Globethics Repository

Globethics

2003 ####### ###### ########## ####### ####### ######

This page was generated automatically upon download from the Globethics Repository. More information on Globethics see https://www.globethics.net. Data and content policy of Globethics Repository see https://repository.globethics.net/pages/policy.

Item Type	Book chapter
Authors	Fletcher, Harriet
Publisher	Transparency International
Rights	With permission of the license/copyright holder
Download date	2026-06-29 11:04:22
Link to Item	http://hdl.handle.net/20.500.12424/177366

شفافية الشركات ومكافحة الفساد

هاريت فليتشر[1]

إن الشفافية في الشركات أساسية للتخفيف من نسبة علاقات العمل الغير مشروعة والمحتملة مع المسؤولين الحكوميين ولتعزيز الشفافية في الحسابات العمومية والتي لا تؤمنها الحكومات ولزيادة ثقة المساهمين . فالفساد المشترك يتطلب بالمقابل شفافية في الشركات لمجابهته.

من الطبيعي أن تتوخى شركات الأعمال الحذر بشأن توفير المعلومات الحساسة تجاريا، خوفا من أن يعين ذلك المنافسين ويساعدهم. بيد أن خطر الفساد أحد العوامل الكثيرة التي تتطلب شفافية أكبر من قبل شركات العمل، والحقيقة تقال أن هناك إقرارا واعترافا متزايدا بما للشركات من أثر كبير على البيئة وحقوق الإنسان واستقرار الأسواق المالية. وتقع المسؤولية على شركات العمل للتعامل والاهتمام ومعالجة هذا الأثر، كما أن الشعب يحق له أن يبدي اهتماما في الاطّلاع على هذا الأمر. إن شركات العمل التي ترغب في المساهمة بمكافحة الفساد يمكنها اللجوء الى عدد متزايد من المبادرات لوضع مقاييس عالية من الشفافية في الشركات. وهناك فرصة حقيقية سانحة للعمل بهذه المبادرات على نحو شامل بما أن مسألة معالجة الفساد بالنسبة الى الشركات أضحت مفصلية وواضحة المعالم أكثر من أي وقت مضى. وقد أظهرت نتائج تقرير ميداني مؤخرا من قبل مديرية الموجودات والأصول (أصدقاء آيفوري وسايم سابقا) "ISIS" على أن عددا لا يستهان به من الشركات المستثمرة تنظر الى الرشوة والفساد على أنها من الأعمال الخطيرة للغاية التي تهدد مصالحها[2].

أنظمة سلوكية

أحد متطلبات الشفافية في الشركات هي أن تكشف الشركة عمّا إذا كان لديها نظاما سلوكيا يحتوي على قوانين محدّدة لمكافحة الرشوة وأن تكشف عن فحوى هذا النظام وتقييمه للإشراف الداخلي وعن أدائها في تطبيقه. وبذلك يُفسَح المجال لمحاسبة الشركة إذا لم تقم بواجبها وفق المقاييس التي فرضتها على نفسها. وفيما أعلنت عدة شركات عن نظامها السلوكي لمكافحة الرشوة، أظهر تقرير مديرية الموجودات والأصول عن تلكؤ الكثير من الشركات لكشف معلومات كهذه.

والخطورة تكمن في عدم الإذعان في حال كانت الخطوط العامة والأنظمة اختيارية؛ فلن تكون هناك فعالية إلا عندما ينفّذ القانون بشكل ملائم. ولكن في غياب قانون محدّد أو تنفيذ واهٍ في الكثير من البلدان، تصبح البرامج الاختيارية أساسية، ويجب تهنئة الشركات لكونها سبقت القانون في التشريع. لنأخذ شركة النفط العالمية "شل" مثلا، والتي تتبع سياسة "منع الرشاوى" وتساندها أجهزة عديدة للتأكيد على هذه السياسة في جميع شركات "شل" في أنحاء العالم، ويجب التوقيع على تطبيق هذه السياسة على مستوى رئيس الشركة في البلد المعيّن. ويجب التبليغ عن جميع حالات الرشوة والفساد، كما وتنشر الشركة أعدادها في تقريرها السنوي، ويصدر التقرير منشورة بعنوان: "معالجة الرشوة والفساد" تحتوي على توجيهات مفصّلة للموظفين ويمكن الاطّلاع عليها في موقع الشركة على الانترنت.

وقد لقيت الشركات التي تبنّت معاييرها الخاصة الاختيارية لمكافحة الرشوة دعما لجهودها هذه من قبل منظمات متنوعة كالمنظمات الغير حكومية وهيئات في القطاع الخاص، مثل غرفة التجارة الدولية واللجنة الاستشارية؛ وهيئات حكومية مثل البنك الدولي والبنك الأوروبي للتنمية والإعمار. ومن القطاع الخاص تتباهى شركات المحاسبة الضخمة بخبرائها في المحاسبة القانونية في قدرتهم على التحقيق في أعمال التزوير والرشوة وعلى إسداء النصح بوضع أجهزة تمنع هذه الأعمال بما فيها تأمين خدمات للتدقيق والتحقيق. وهناك دعم مماثل لتطوير أجهزة مكافحة الرشوة من قبل شركات قانونية في بلدان عديدة. وتجمع كلّ من هذه الشركات هذه الخدمات ضمن جدول أعمالها لتأمين المساعدة لزبائنها لتحسين الأداء في الشركات.

إحدى المبادرات هي "مبادىء العمل لمواجهة الرشوة" التي تجمع بين أعمال الشركات التالية في القطاع الخاص لمدة سنتين: ممثلون عن منظمات غير حكومية على رأسها لجنة الشفافية العالمية والاتحادات العمّالية ومنظمات عالمية. والهدف من هذا التجمّع تسهيل تطبيق أنظمة وسياسات مكافحة الرشوة داخل قطاع الشركات مع الحدّ الأدنى من الملاءمة لحاجات الشركات. ويجب تطوير التقييم الذاتي والمقاييس الخارجية للتأكد من صحتها فيما تشجع المبادىء بحد ذاتها على الكشف العام.

(إطمئن، ليس لدينا أي شيء نخبئه بعد)

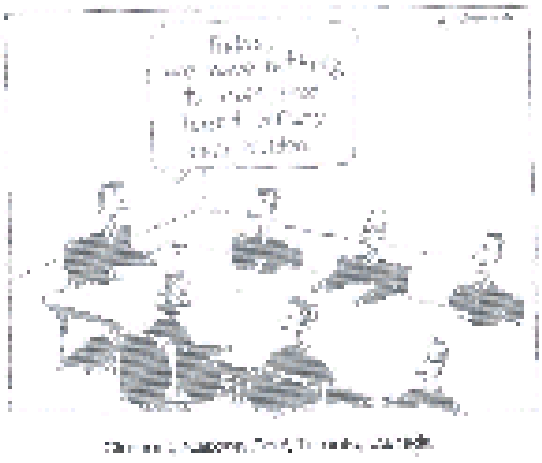

(كليمنت، الناشونال بوست، تورونتو، كندا)

ولم تطلق المبادرة حتى أواخر عام 2002، إلا أن وكالات الاتحاد الدولي للتفتيش تدرس إمكانية الطلب من أعضائها تبنّي المبادىء والرضوخ للتحقيق الخارجي.

مبادرة أخرى يمكن لأصحاب الأعمال الإعتماد عليها، هي المبادرة العالمية للتقارير التي تأسست عام 1997 بهدف تطوير خطوط عريضة يمكن العمل بها على النطاق العالمي لإصدار بيانات حول الإقتصاد المشترك والأداء الإجتماعي والبيئي. وتم الإتفاق مع الإئتلاف الاقتصادي المسؤول عن البيئة بمشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مشروع دولي طويل الأمد. ويدرج مسودة التقرير الاخباري لعام 2002، الرشوة والفساد كعنصرين أساسيين. والمطلوب من المنظمات المشاركة وصف سياساتها والنهج الذي تتّبعه وأنظمتها الإدارية من أجل معالجة مشاكلها. وهذا يتضمن مدى توافق كل منظمة مع متطلبات منظمة العمل الاقتصادي ومع مؤتمر تطوير مكافحة الرشوة. فإذا رغبت إحدى الشركات في القول أن تقريرها مُعدّ حسب الخطوط العريضة التي وضعتها المبادرة العالمية للتقارير، عليها أن تتناول موضوع الرشوة والفساد في تقاريرها[5].

التحرّك أو العمل الجماعي

العمل الإختياري مثل أنظمة السلوك، يكون أكثر فعالية عندما تعمل دوائر الأعمال مع بعضها البعض على مبادرات جماعية؛ وباختِزال أو إزالة الميزة التنافسية لعدم الامتثال يمكن بالتعاون خفض كلفة عدم الامتثال الى عملٍ أوحد. المشاركة العامة للمعلومات قد تكون وسيلة لتقوية تعاون كهذا. بالاضافة الى ذلك، فكلما كان العمل الجماعي أكثر شفافية قلّ التواطؤ بين شركة وأخرى.

عدد كبير من المجموعات الصناعية طوّر خطوطاً عريضة لقطاع محدّد، تتناول الفساد وتعزّز حيازة المعلومات. هذه المبادرات توفّر نماذج قيّمة للقطاعات التي تعاني من الفساد أو حيث لا يتمكن قطاع واحد من قطاعات الأعمال من توفير التكاليف لتخطّي المنافسة وإيجاد مقاييس أعلى لتوفير الأمانة والصدق.

الإتحاد العالمي لاستشارة المهندسين قدّم خطوطاً عريضة "لإدارة الأعمال بأمانة" في صناعة الاستشارات الهندسية التي تخضع حاليا للتجربة في خمسة بلدان.

تقدّم الخطوط العريضة نصائح عملية لأعضاء الاتحاد عن كيفية تطبيق نظام إداري يتّصف بالأمانة. يقترح الإتحاد على الشركات أن تدعم طلباتها، للوصول الى الأمانة في العمل، بمعلومات حسّية ملموسة. فالأمانة في العمل يجب أن تدعّم بالوثائق لكي يصبح بالإمكان تحقيق الغاية منها. وتوثيق المعلومات يجب أن يكون عملية مستمرة لا أن يقتصر على مناسبة واحدة مما يعرّض لخطر إختفاء أو فقدان أحداث مهمة[6].

كشف الشركة في صناعة النفط

الجهود المبذولة لزيادة الصدقية في صناعة النفط في أنغولا أدّت الى حملة واسعة كادت أن تكون لديها مثيلات في جميع أنحاء العالم لممارسة المحاسبة لشركات استخراج الموارد. بدأت الحملة في كانون الأول/ديسمبر من عام 1999 بتقرير أعدّته "المنظمة الغير حكومية غلوبال ويتنس" بيّنت فيه اختفاء عائدات نفط الدولة الأنغولية على نطاق واسع[1]. وقد طلبت المنظمة العالمية من شركات النفط الأجنبية أقصى حد من الشفافية، وكانت هذه الشركات قد تكتّمت على الضرائب وعن مدفوعات أخرى متوجبة عليها لأنغولا، واتهمتهم المنظمة بالتواطؤ مع مسؤولين فاسدين في الدولة. وقالت المنظمة:" بعدم الإعلان عن مدفوعاتها تسلك شركات النفط سلوكا ثنائيا غير مقبول في الشمال وهذا التصرّف يجعل محاسبة الحكومة من قبل المواطنين في مسألة إدارة العائدات أمرا مستحيلا"[2].

هذه النداءات كان لها تأثيرا سريعا كما ثبت من خلال العهد الذي قطعته شركة "بريتيش بتروليوم" النفطية بنشر معلومات مفصّلة عن المدفوعات المتوجبة عليها لأنغولا [3].

إخفاء معظم مدفوعات شركة النفط لأنغولا

المشكلة هي أن هناك شركات من بلدان متعددة تقدم تقارير في بريطانيا أو في الولايات المتحدة الأميركية يطلب منها مثلا تقديم مجموعة واحدة من الحسابات المدمجة لأعمالها في جميع أنحاء العالم. وليس بالأمر السهل تصنيف المعلومات لتقديم معلومات عن الضرائب والمدفوعات في الدول الأخرى بشكل إفرادي. وحسب قوانين المحاسبة المالية الحالية، يستحيل استخدام المعلومات الرسمية لمعرفة المبالغ التي تدفعها شركات النفط لحكومة أنغولا.

وهذا الأمر مهم لأن من 80-90 في المئة من إيرادات حكومة أنغولا تأتي من صناعة النفط. ولكن في بعض السنوات لم يدخل 40 في المئة من المجموع الاجمالي للإنتاج المحلي الخزينة بل تم إخفاؤه في اعتمادات مالية سرية[4]. بالإضافة الى تدفّق العائدات من النفط المستخرج هناك علاوات للتواقيع لا تستردّ (وهذه مدفوعات تسدّد الى أنغولا لمجموعات إفرادية ولمناطق مرخّصة تمنح الحق في التنقيب واستخراج النفط من المستودعات الموجودة هناك). هذه العلاوات أضافت ما يزيد على مبلغ 1,5 بليون دولار أميركي منذ عام 1993 إلى الإيرادات. ولا تعترف الدولة سوى بإدخال كمية قليلة من هذه الأموال الى ميزانيتها.

هذه الأموال تدخل الى موازنة الدولة. وتدّعي أنغولا أن الأموال المفقودة تستخدم لتمويل نشاطات حكومية شرعية وأن المعلومات المقدمة عن هذا التدفق المالي لم يتم تسجيلها بشكل صحيح لتدنّي القدرة التكنولوجية في الوزارات[5]. ولم يقتنع صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات العالمية بهذا التعليــق[6].

الشركات تعطي تبريرات خاطئة عن السرّية

بالرغم من التجاوب الإيجابي الذي بدر عن شركة "بريتيش بتروليوم" تجاوبا مع الحملة ، هناك شركات نفط أخرى أعطت ثلاثة أسباب لعدم تقديم معلومات كهذه.

أولا : يقولون أن في قضية أنغولا فإن الطريق باتجاه الشفافية يجب أن تكون عبر الدراسة التحليلية التي تقوم بها مؤسسة (KPMG) بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي يجمع المعلومات من مصادر الشركات ومن المصادر الرسمية لتكوين صورة مفصّلة عن العائدات النفطية المتدفقة الى الحكومة[7]. ولكن تنفيذ الدراسة يعتمد على الادارة السياسية المدعومة من القادة السياسيين والذين رفضوا حتى الآن الإعلان عن نتائج الدراسة.

ثانيا : تفيد بعض الشركات بأنه إذا نشرت الشركات الأجنبية معلوماتها لا يمكن اجراء حسابات للعائدات الاجمالية التي تحصل عليها الحكومة لأن عائدات النفط تتراكم في شركة النفط التابعة للدولة التي تعرف باسم "سونانغول" وهذه الشركة عادة تنشر القليل من المعلومات. وهذا يعني أن هناك فجوة كبيرة في الحسابات. لكن هذه الحجّة التي لا تحمي الشركات من إتهامات منظمة "غلوبال ويتنس" لها بالتواطؤ مع القادة في أنغولا، ضعيفة وواهية لأنه من الممكن الحصول على عدد تقريبي لعائدات النفط إذا نشرت جميع الشركات المعلومات التي وعدت شركة "بريتيش بتروليوم" بتقديمها. والأكثر من ذلك فإن حصّة شركة "سونانغول" من النفط من العمليات التي تقوم بها هي شكل من أشكال عائدات الدولة، لذلك بالإمكان الطلب من الحكومة أن تقدم حسابات عن هذه العائدات.

ثالثا : تدّعي الشركات أن نشر معلومات حساسة كهذه هو خرق للإتفاقيات الشرعية بخصوص السرّية. قد يكون بالإمكان التغلب على مشكلة السرية بدمج معلومات من كتل متعددة للإتيان بمجموعة واحدة من الأرقام في جميع أنحاء البلاد التي لا يمكن تحليلها أو تفكيكها الى الأجزاء التي تتكوّن منها. وقد أُعطي المزيد من التوكيد على أنه في ما توثّق الاتفاقات السرية العلاقة بين شركة نفط وشركة "سونانغول" لا يتم تغطية المدفوعات والضرائب المتوجبة عليها للدولة.

شركة "سونانغول" تردّ بغضب على تحرّك شركة "بريتيش بتروليوم" في ما يتعلّق بالشفافية

إن العهد الذي قطعته شركة "بريتيش بتروليوم" دفع شركة "سونانغول" الى توجيه رسالة عنيفة تهدّد فيها بانهاء العقد، وأرسلت نسخ عن هذه الرسالة الى شركات أخرى تعمل في أنغولا[8]. الشركات الأخرى حافظت على التكتّم حول عملياتها التي تخصّ أنغولا لئلا تخسر استثمارات مستقبلية في البلاد تقدر قيمتها ببليون دولار. وزعم "لي رايموند" رئيس شركة "أكسون موبيل" أن شركة "بريتيش بتروليوم" أوقعت نفسها في ورطة كبيرة نتيجة لسياستها المتعلقة بالكشف[9].

ولكن بعد ذلك بأسبوع حصدت شركة "بريتيش بتروليوم" نجاحا كبيرا عندما تقدمت على شركات "أكسون موبيل" و"توتال فيناألف" و"تشفرون تيكساكو" إذ حصلت على موافقة لاستثمارها الأولي في أنغولا وهو مشروع بلوتونيو الأكبر في مجمع 18 شمالي شرق "لواندا". وأعلنت شركة "بريتيش بتروليوم" لاحقا أنها كسبت دعما لسياستها في الكشف من أعلى المستويات في الحكومة الأنغولية[10]. فرهان شركة "بريتيش بتروليوم" على شفافية أكبر قد أعطى نتيجة جيدة ولكن لم تحذ حذوها أية شركة أخرى حتى الآن. وليس واضحا ما هي التنازلات التي قدمتها شركة "بريتيش بتروليوم" للحصول على هذه العلاقة الودّية[11].

القانون الدولي قد يكون الحلّ

أدركت منظمة "غلوبال ويتنس" أن التحرك نحو شفافية أفضل أصبح في وضع حرج نظرا للتنافس الكبير بين الشركات في أنغولا، وهي الآن تؤيد طريقة مختلفة تضع المسؤولية على منظّمين دوليين مثل لجنة الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة الأميركية وهيئة خبراء الخدمات المالية في بريطانيا. وانبثقت من أعمال هذه الهيئات حملة:" صرّح عن مدفوعاتك". وهذه الحملة دعمت من قبل منظمات غير حكومية ومن قبل جورج سوروز الممول العالمي المشهود له بالإحسان[12]. وحملة "صرّح عن مدفوعاتك" تفيد بأنه عوضا عن الأسلوب الاختياري، يتوجب على واضعي الأنظمة في الولايات المتحدة وبريطانيا الطلب من الشركات المستخرجة للنفط أن تعطي تفصيلا عن حساباتها في كل بلد. وهذا الأمر قد لا يكون معقدا أو مكلفا بالضرورة، بما أن الشركات تحتفظ بهذه الحسابات لأغراض داخلية. وهذا في الوقت ذاته يحلّ مشاكل متنوعة. فإن جعل القوانين عالمية يساوي بين جميع الشركات المتنافسة ويزيل المخاوف المتعلقة بالسرية. بما أن العقود تحتوي عادة على جمل روتينية تقول أنها تلتزم قد تكون مثقلة بالشروط القانونية. هذه القوانين من شأنها أن تحل المشاكل في جميع البلدان. وفي أنغولا يستطيع قطاع صناعة النفط جذب اللاعبين الأساسيين.

لا يزال الوقت مبْكرا

إن حسابات عائدات النفط في أنغولا أصبحت ضبابية أكثر فأكثر من جرّاء دفع الديون للمصارف الخارجية بشحنات نفط مستقبلية. وهذا ما أدى الى تحويل أموال الدولة الى أهداف شاذة ومخالفة[13]. حتى الآن لم تحصل أي طلبات للكشف عن كل دولة لمعرفة حسابات البنوك المتعاملة بهذا النوع من القرض الدولي.

إن تركيز منظمة "غلوبال ويتنس" حملتها على أنغولا في البداية اتخذت بعدا دوليا. ويركّز الناشطون في دول أخرى غنية بالنفط على الكشف عن المعلومات حول صناعة النفط من قبل الحكومات وليس من قبل الشركات. في كازاخستان مثلا، الصحافيون والبرلمانيون والداعون الى الحملات يهتمون بالآليات المتحكمة برؤوس الأموال النفطية والتي استحدثت في أواسط عام 2001 وتتكتم الدولة على هذه العمليات. أما قضية المدفوعات المتوجبة على البلدان الأجنبية فليست على رأس جدول الأعمال بالرغم من أن الوعي العام في ما يتعلق بصناعة النفط هو نسبيا جديداً في كازاخستان.

نيقولاس شاكسن

1- "غلوبال ويتنس"، من منشورة بعنوان "يقظة غير ناضجة"، كانون الأول/ديسمبر عام 1999.
2- "غلوبال ويتنس"، من مقالة بعنوان "كل رجال الرئيس"، آذار/مارس عام 2002.
3- يبدو أن شركة "بريتيش بتروليوم" قد أخلّت بوعدها وطرحت السؤال حول كيف ومتى ستكشف عن هذه المعلومات. وفي إجابة عن الأسئلة التي طرحت على موقع شبكة الإنترنت من قبل صحيفة الـ "فايننشال تايمز" في 1 آب/أغسطس 2002، قالت شركة "بريتيش بتروليوم": "نحن الآن نتحدث مع أصحاب شركة "سونانغول" والسلطات في أنغولا عن كيفية نشرنا للتفاصيل عن المدفوعات التي سدّدناها".
4- تقارير صندوق النقد الدولي بخصوص أنغولا 1996 – 2001، راجع:www.inf.org
5- رسالة الحكومة في 11 نيسان/أبريل عام 2002، ردا على منشورة منظمة شاهد العالمية "غلوبال ويتنس": "كل رجال الرئيس".
6- راجع مثلا: www.imf.org/external/np/ms/2002/021902.htm.
7- من منشورة "التحليل المالي ومراقبة مخزونات الدولة النفطية" على موقع حكومة أنغولا الرسمي على شبكة الإنترنت www.angola.or
8- إعادة نشر مقالة "كل رجال رئيس الجمهورية" التابعة لمنظمة شاهد العالمية "غلوبال ويتنس".
9- مقابلة في صحيفة الـ "فايننشال تايمز" (بريطانيا) في 12 آذار/مارس عام 2002.
10- جون براون من مجموعة (CEO) التابعة لشركة "بريتيش بتروليوم" وقد تحدّث في جامعة هارفرد في 3 نيسان/أبريل عام 2002.
11- راجع صحيفة الـ "فايننشال تايمز" (بريطانيا) 1 آب/أغسطس عام 2002. من المؤكد أنه ليس مصادفة أنه بعد أن أرسلت شركة "بريتيش بتروليوم" رسالتها الى منظمة "شاهد العالمية" تعدها فيها بنشر المعلومات، وكانت شركة "بريتيش بتروليوم" آنذاك تدعى شركة "أموكو" وقالت بأنها استخدمت "خوسيه باتريكو" (المدير الاقليمي في أنغولا) والذي كان سابقا الممثل الدائم لأنغولا في الأمم المتحدة وعضو في اللجنة المركزية للحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA
12- راجع www.publishwhatyoupay.org
13- راجع وحدة الاقتصاديين لتبادل المعلومات: "تقارير أنغولا" بما فيها تلك الصادرة بتاريخ شباط/فبراير 2002.

إن مشروع الإنماء الدائم للتعدين والمعادن والذي بوشر العمل به في نيسان/أبريل عام 2000، كان نتيجة عمل متواصل من الأبحاث والاستشارات لمعرفة أو سبر أغوار التحديات التي تواجهها صناعة التعدين. وبإدارة وتدبير المعهد الدولي للتنمية والبيئة، ومقره لندن، لقيت اللجنة صاحبة المشروع دعما ومؤازرة من قطاع صناعة التعدين لكنها بقيت مستقلة عنه. وقد تم تحديد معالجة الفساد المنتشر بشكل واسع واعتباره احدى هذه التحديات. وخرج المعنيون بعدّة توصيات بما فيها دعوة شركات التعدين لتشكيل ائتلافات وطنية مع قطاع الصناعة ومنظمات المجتمع المدني الى وضع ترتيبات ارشادية وتوجيهية قومية وصناعية شاملة. كما حثّت اللجنة الشركات الفردية والسلطات لنشر المعلومات الأساسية بشأن الثروات المجنية من المشاريع والايرادات التي تتلقاها الحكومات وكيفية صرف الأموال[7].

وأصدر المجلس الدولي للتعدين والمعادن بيانا يدعم فيه بقوة تقرير اللجنة الأخير في مؤتمر المبادرة العالمية للتعدين في تورونتو في أيار/مايو عام 2002 وأكّد على أن "الصدقية والشفافية وتقديم البيانات الموثوقة هي أساســـية"[8]. وقد تم التوقيع على مجموعة من خطوط عامة وارشادات عالمية ضد تبييض الأموال حيث قام بالتوقيع فريق يمثل أحد عشر بنكا دوليا رئيسيا بمواكبة لجنة الشفافية الدولية. وعُرِفَتْ هذه الإرشادات "بمبادىء وولفزبرغ"، و ترتكز على مبدأ "إعرف زبونك". وبناء على هذه القاعدة يتعين على المصارف الحصول على جميع المعلومات بشأن الهوية الحقيقية لكل زبون ومصدر أمواله أو أموالها. وفيما المصارف لا تكشف عن هذه المعلومات على الملأ، تمّ الاتفاق في ما بينها على الالتزام بشروط وتدابير مكافحة تبييض الأموال في جميع دوائر الاختصاص التي يكونون فاعلين فيها.

وهناك أمل بأن يزيد عدد المؤسسات المالية التي تتبنّى مثل هذه المبادىء خاصة في الأسواق المالية التي تفتقر الى تركيبة أو بنية قوية في المراقبة والإشراف وحيث لا توجد مطالب بالتبليغ عن الصفقات المشبوهة الى السلطات المختصة[9].

إطلاق صافرة الرشوة

حيث يلزم النظام السلوكي للشركة بتقديم جميع التقارير على الملأ، من الممكن أن يقع الاختيار على كشف حالات من الفساد التي تكون متورطة فيها. لكن جهود الادارة لا تكون كافية دائما للكشف عن الفساد في أي منظمة من المنظمات. فتحتاج الشفافية المشتركة كذلك الأمر الى من يطلق صفارة الفساد ويملك الجرأة والشجاعة للكشف عنه عندما يصادفه. وهؤلاء بدورهم بحاجة الى خيمة شرعية تحميهم والى ثقافة مشتركة من الانفتاح كي يشعروا بالأمان لدى تقديم بلاغات عن أي حالات تتم من الرشوة والفساد. وعلاوة على ذلك، فإنهم يحتاجون أيضا لمعرفة الاتجاه الذي عليهم سلوكه للجوء الى طلب النصح بشأن المعضلات الأخلاقية المعقّدة التي تنشأ أحيانا.

يتوجب على الشركات تأمين ارشادات للمساعدة ووضع ترتيبات أو اتخاذ اجراءات داخلية يتمكن الموظفون من خلالها التبليغ أو ذكر ما يعرفون عن هذه القضايا بصفة مجهولة أو من دون ذكر أسمائهم. فلشركة المأكولات والمشروبات الكبيرة المتعددة النشاطات "دياغيو" نظام سلوكي يشدد ويسلط الأضواء بقوة على وجود خطوط هاتف خاصة سرية مجانية ولا تخضع للرقابة تشجيعا للموظفين للتبليغ عن أعمال الفساد أو عندما لا يكونوا متأكدين من التدبير الذي عليهم اتخاذه والشـــروع فيه. وهناك أيضا خطر الاذعان والمسايرة في دائرة الشركة القانونية[10].

بما أن الفساد منتشر في أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفياتي السابق، فإن البنك الأوروبي للإنماء والإعمار أنشأ مؤخرا خطا خاصا للتبليغ، بحيث يمكن للموظفين وغير الموظفين التبليغ عن القضايا التي تقلقهم الى هيئة خارجية مختصة. وبهذا يضمنون سرية الأمر وعدم الكشف عن أسمائهم مما يخفف من مخاوف المبلّغين بشأن التبليغ بواسطة أقنية داخلية للشركات.

غير أن إحدى المشاكل الرئيسية تكمن في التأكد من أن هذه الخطوط الخاصة تستخدم بالفعل. وقامت مديرية الموجودات والأصول من خلال تقرير ميداني بتسمية عدة خطوط خاصة للمبلّغين في شركات أوروبية ولكن لم يكن واضحا بالنسبة اليها، ما إذا تم الاعلان عن هذه الخطوط، أو اذا كانت تستخدم ويُنتفع منها[11]. كما أن المصلحة العامة للاستشارات بشأن القضايا العامة في العمل ومقرها المملكة المتحدة، تقدّم نصائح وارشادات متجردة ونزيهة وتدريبات عملية لأرباب العمل والدوائر الحكومية[12]. وتدير خطا سريا لمساعدة الموظفين الغير متأكدين من اثارة المخاوف والقلق بشأن الفساد وغيره من الأعمال المحظورة وعن كيفية إثارة هذه المخاوف. لكن المصلحة تعترف بأن سياسات التبليغ المتطورة والمتنامية والتي يدوّي صوتها في بلدان وحضارات مختلفة تعتبر تحديا حقيقيا بالنسبة الى القوميات المتعددة.

التقرير المالي للكشف عن الفساد الخاص والعام

بعد ما حصل لشركة "أنرون" نشأ اهتمام بالغ لإيجاد سبل، وعلى عجل، لتضييق الأنظمة على التقارير المالية وعلى دور المدقّقين. وما ساهم في انهيار شركة "أنرون" هو قدرة إدارتها على إخفاء خسارات مالية كبرى عن صفحة الموازنة بتواطؤ مدققيها، والذين قدموا خدمات استشارية الى شركة "أنرون" معرّضين استقلاليتهم للتشويه والخطر. وهذه المسائل تعدّ أساسية لمكافحة الرشـوة[13].

وقد أثارت فضيحة شركة "أنرون" مناقشات حادة وعامة في الولايات المتحدة وفي وسائل الاعلام الأوروبية حول المزايا النسبية لمقاييس المحاسبة المختلفة، وقد أعيد النظر في المقاييس في أمكنة أخرى وأعيد النظر فيها. وهناك حجج ومقولات بوجوب تشديد معايير المحاسبة في الولايات المتحدة على وضع إشارات على الصناديق كدليل على التزام الشركة بالقوانين المحدّدة، وأن هذا ما سبّب القيام بأعمال محاسبة تتحدّى القوانين في الشركة المذكورة. كما أن مؤيدي معايير المحاسبة الدولية، والتي تتبناها دول الاتحاد الأوروبي، يقولون بأن هذه المعايير تشدّد على أهمية المحتوى أكثر من الشكل، ويطالبون بمرونة أكثر في تقدير حسابات الشركة وعمّا إذا كانت حساباتها تقدّم صورة أمينة ومتناسبة مع مواردها المالية[14]. وخلاصة القول أن هناك نقاط ضعف في كل المعايير القائمة ويمكن أن تكون عرضة للإنتقاد. والحقيقة أن المعايير تختلف وتتنوع من دولة الى أخرى، وهذه هي المشكلة بحد ذاتها. وطالب بيتر وايمن، نائب رئيس معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا ومقاطعة ويلز، بمجموعة من المعايير العالمية قائلا: "نملك شركات ومستثمرين عالميين ولكن قوانين ومعايير قومية أيضا، وهذا جنون"[15]. إن التغيّر والتقلب والاختلاف بين المعايير القومية يمنع مضاربة متساوية في ميدان العمل الدولي. والأهم من ذلك، قد تحاول الشركات الراغبة في إخفاء الصفقات الغير مشروعة استغلال وجود المعايير الضعيفة أينما وُجِدَت.

إن تحسين معايير التقارير المالية يساعد أيضا في كشف الفساد في القطاع العام في الدول التي تكون فيها حيازة المعلومات عن وضع الحكومة المالي ضئيلة أو معدومة. في دول كهذه ، قد يكون كشف المعلومات بشأن مدفوعات الشركات القانونية الى الحكومات الوسيلة الفعّالة الوحيدة لمعرفة المستوى الحقيقي والفعلي للإدارات العامة، ولذا من الممكن الاستهداء الى وسيلة نافعة يتحقق من خلالها المجتمع المدني، عن طريق التجربة والاختبار، من كمية الايرادات العامة التي تم اخفاؤها. وبموازاة ذلك بإمكان الشركات أن تكشف حالات الإبتزاز من قِبَل المسؤولين الحكوميين، خاصة عندما تعمل الشركات معا كيدٍ واحدة. وقد بدأت تدرك بعض الشركات الرئيسية والكبرى قدرتها على أن تصبح قوة دائمة في وجه الفساد ومكافحته، في الدول التي تسيّر أعمالها فيها. ففي أندونيسيا مثلا، هناك شركة التعدين "نيومونت" ومقرها الرئيسي الولايات المتحدة، وتعتبر أكبر شركة لإنتاج الذهب في العالم، وهي توزّع على شركات الإعلام المحلية نشرات كلما قامت بدفع الإتاوة الى الحكومة[16]. وفي أنغولا أعلنت شركة "بريتيش بتروليوم" عن نيتها في الكشف على الملأ عن المعلومات المفصّلة بشأن ما تدفعه للحكومة من ضرائب وجبايات، مع أنها لم تنشر هذه المعلومات بعد. كما أفادت المنظمة الغير حكومية "غلوبال ويتنس" بأنه إذا اتبعت الشركات الأخرى هذا الخط سيكون من الممكن الكشف عن درجة الفساد الحقيقية في الحكومة الانغولية. ومن بنود الحملة التي تقوم بها هذه المنظمة وغيرها من المنظمات الأخرى "قم بالتصريح عمّا تدفعه". وبناء على ذلك، هناك دعوة من قبل هذه المنظمات الى السلطات القانونية بمطالبة شركات استخراج الموارد المتعددة القوميات في تفكيك حساباتها على أساس كل دولة لوحدها أو بمفردها (راجع المربّع السابق تحت عنوان "كشف الشركة في صناعة النفط").

عرض شامل وإلقاء نظرة عامة على الشفافية والكشف في العمل

تتضمن الشفافية الكشف، في الوقت المناسب، عن المعلومات الملائمة والكافية عن سير عمل الشركة وادائها المالي وممارساتها في إدارة الشركة، فالشركات التي تتمتع بحسن الإدارة تتبنّى معايير تتّسم بشفافية عالية مما يمكّن المساهمين والدائنين والمديرين من ضبط ومراقبة الادارة وتقييم ادائها المالي والعملي.

رغم أن الحاجة الى التقرير الدقيق للشركة في الوقت المناسب هي شاملة ومطلوبة في كل العالم، لا توجد علامات إسناد لتقييم مستويات الكشف.

وبعد أن لمست مؤسسة "ستاندرد أند بورز" هذه الثغرة والتقديرات الخطرة، والمؤسسة إحدى أبرز مزوّدي المعلومات المالية المستقلة الخاصة، باشرت العمل على دراسة ميدانية مهمة عن الشفافية والكشف في 1600 شركة في أنحاء العالم.

والغرض من هذه الدراسة تزويد المستثمرين بتصنيف موضوعي لأعمال الشركات الكبرى الإخبارية والتقريرية ومساعدتهم في فهم ومعرفة الفرق في مستويات كتابة التقارير عبر الأسواق وقطاعات العمل. ويستخدم العاملون على هذه الدراسة أحدث حسابات وتقارير الشركة السنوية، أي أكثر المعلومات التي يمكن للمستثمر أن يحصل عليها. وقد حدّدت المؤسسة 98 معلومة منفصلة يجب الكشف عنها في التقارير والحسابات، لدى التطبيق الأمثل أو مزاولة العمل على أفضل نحو والدراسة تقدّر نجاح الشركات وفق عدد المعلومات التي تكشف عنها، أي المعلومات المحدّدة فيها. وتقسم الأسئلة الثمانية والتسعون الى ثلاث مجموعات:

1- **تنظيم الملكية وعلاقات المستثمر (مثلا، هل يذكر التقرير السنوي أسماء المساهمين؟ وهل يصف حقوق المساهمين في التصويت؟).**
2- **الشفافية المالية وإفشاء المعلومات. (مثلا، هل أُعِدّت المعلومات المالية وفق معايير المحاسبة المعترف بها دوليا؟ هل تكشف الشركة عن اسم مدققها؟ هل تكشف عن كمية المبالغ المالية التي تدفعها الى شركة التدقيق لقاء رسوم التدقيق ورسوم أخرى؟ وهل يكشف تقرير المدقّق؟).**
3- **هيكلية المجلس الأعلى والإدارة وسير العمليات. (مثلا، هل يُكشَف عن التفاصيل بشأن أجور المديرين؟).**

إنتهى العمل على أول مرحلتين من الدراسة في شهر آب/أغسطس عام 2001، وقد شملتا أكثر من 350 من الشركات الكبرى في آسيا وأميركا اللاتينية. وستشمل المراحل الأخرى من الدراسة أوروبا والولايات المتحدة. وحدّدت نقاط نجاح الشركات حسب نسبة بنود الكشف التي شملها آخر تقاريرها السنوية: من أول عشرة بلدان من الأسفل (حيث تم الكشف عن أقل من 10في المئة من البنود المذكورة) والى الرقم العاشر في الأعلى (حيث تم الكشف عن أكثر من 90 في المئة من البنود، والنقاط المسجلة في الرسم لكل بلد هي النسبة العشرية التي تظهر فيها الشركات من كل بلد.

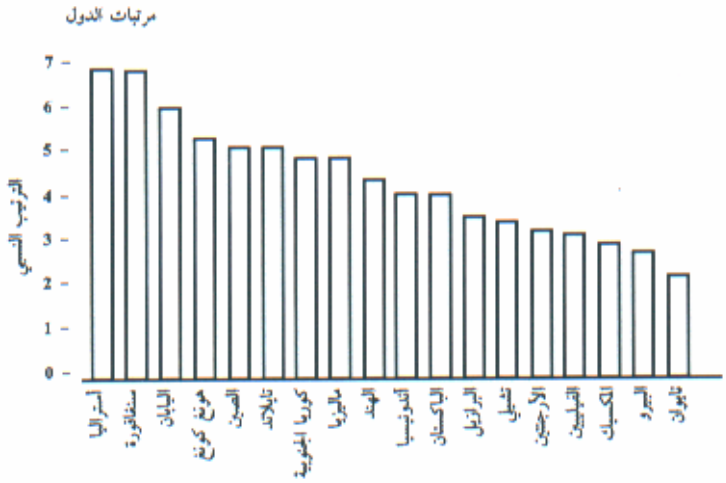

لم تصل أي شركة الى المرتبة التاسعة أو العاشرة (ولم تكشف أي واحدة منها عن أكثر من 80 في المئة من البنود). أما أستراليا وسنغافورة فكانتا الدولتين الوحيدتين من بين الدول التي شملها المسح والتي وصلت بعض الشركات فيها الى المرتبة الثامنة. وفي كلا البلدين كانت الشركات في المرتبة السابعة على العموم.

في الدول الآسيوية النامية، قلّة من الشركات وصلت الى المرتبة السابعة أو تخطتها. والشركات التايوانية احتلت أدنى المراتب حيث لم تصل أي شركة تايوانية الى المراكز الستة الأولى. وقد توزعت نقاط الشركات من دول أخرى في آسيا النامية بشكل متساو أكثر. وقد أخفقت الشركات في أميركا اللاتينية، حتى أكثر مثيلاتها في البلدان الآسيوية النامية لم تصل الى أو تتجاوز أي شركة فيها المرتبة السابعة. وفي تلك المنطقة من بين الشركات الستّ التي أحرزت أعلى النقاط: ثلاث شركات من البرازيل واثنتان من التشيلي وواحدة من المكسيك. ولم تكن هناك أي دولة متقاعسة كليا مع أن الشركات في الأرجنتين والبيرو لم تتجاوز المرتبة الرابعة.

وتدل النتائج، حتى الآن، على أن حجم البلد له تأثير بالغ الأهمية على الشفافية وسياسة الكشف في الشركات. وعلى الأرجح فإن المطالب المدرجة في كل بلد تعدّ عاملا مهما. وبإلقاء نظرة على النموذج، نلاحظ مثلا أن ثلاثة أرباع الشركات التي تتخذ من الصين مقرا لها مدرجة على سوق هونغ كونغ المالية وأكثر من النصف أدرجت إيصالات الإيداع الأميركية على سوق نيويورك المالية والاثنتان تتمتعان بنسبة عالية من معايير الكشف.

منهجية العمل المتبعة في الدراسة وعملية الاستفتاء والنتائج متوافرة على موقع الانترنت: www.governance.standardandpoors.com

إيان بايرن

خاتمة:

رغم أن قطاع الشركات بحاجة الى حماية المعلومات الحسّاسة تجاريا، هناك انفتاح متزايد من قبل بعض الشركات باتجاه أشكال مختلفة من الكشف. ويعزى هذا التقدم الى حدّ ما الى الردّ على المخاطر القانونية لعدم الكشف وتعريض سمعة القطاع للخطر والتشويه، وكنتيجة لتزايد المواقف المتنورة الداعية لتأسيس سمعة جيدة للقطاع، وأخيرا تخفيض التكاليف.

قد يكون الردّ الجماعي من قبل شركات الأعمال في قطاع واحد فعّالا، مع أنه لا يجب انتقاص دور المشرّعين وجماعات الضغط، أي تلك التي تسعى للتأثير على السياسة الحكومية حمايةً لمصالحها الخاصة. والمناخ المساعد لتعزيز صفقات العمل الشفافة يتطلّب أساليب متعددة الوجوه، ومنها المراقبة والإشراف والتنظيم والارشادات الاختيارية والحملات لرفع مستوى الوعي والادراك والتدريب إضافة إلى مجموعة من أجهزة الإدارة العملية والمراقبة الداخلية ومراسيم وخطط حافزة للتأكد من أن الفساد مراقَب ويتم التبليغ عنه في جميع أعمال الشركة. وقد كان القصد من كتابة هذه المقالة تسليط الضوء بقوة على السياسات والممارسات والمبادرات التي يمكن للشركات أن تمضي في العمل في ضوئها هذا إذا كانت ترغب في أن تكفل وجود الإفشاء التام ومواجهة الفساد.

1- "هاريت فليتشر"، تعمل مستشارة في المنتدى العالمي لرؤساء الأعمال (IBLF) حول قضايا متنوعة بما فيها الفساد والنزاع. وللمنتدى برنامج دائم لإشراك القطاع الخاص في مبادرات عملية لمكافحة الرشوة والفساد. وقد عقدت ندوات عمل حول الفساد في جمهورية تشيكيا وبولندا وروسيا وتركيا، وقد خطّط للمزيد من إقامة الندوات في اندونيسيا وجزر الفيلبين، وقد تشمل هذه الندوات الصين والهند أيضا. وقد بدأ المنتدى في إقامة سلسلة من الإرشادات العملية لمساعدة الشركات في تطوير وتطبيق سياسات مكافحة الفساد والتي سيتم اصدارها بمعاونة منظمات متنوعة تضم خبراء عديدين. لمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال بـ تيفاني باترفيلد: tiffany.butterfield@iblf.org أو جوناس موبرغ: jonas.moberg@iblf.org

2- إدارة ISIS (أصدقاء آيفوري وسايم سابقا) في :"التحكّم في الرشوة والفساد: نظرة شاملة على الممارسات الجارية" (لندن:أصدقاء آيفوري و سايم، 2002).

3- راجع كشاهد "وسائل مكافحة الرشوة" على موقع الشفافية العالمية الولايات المتحدة على الإنترنت: www.transperency-usa.org/Toolkit.html

4- شركة "شل": "التعامل مع الرشوة والفساد: كتاب الإدارة"، 1999.

5- www.globalreporting.org/GRIGuidlines/2002/DraftSRG2002.pdf

6- الإتحاد الدولي لاستشارة المهندسين: "خطوط عامة لإدارة عمل شاملة في الاستشارات الصناعية" (لوزان: الاتحاد الدولي لاستشارة المهندسين، 2001).

7- المشروع الدائم لتطوير المعادن والتعدين، "فتح طريق جديدة: التعدين، المعادن والتطوير الدائم" (لندن، منشورات "إيرث سكان"، أيار/مايو 2002).

8- "المجلس الدولي حول المعادن والتعدين"، ICMM "تورونتو ديكلاريشن"، 15 أيار/مايو 2002.

9- www.wolfsberg-principles.com

10- دياغيو، PLC "قواعد العمل السلوكي" (لندن: دياغيو، 2001).

11- إدارة "أصدقاء أيفوري وسايم سابقا" التي تهتم بالأصول والموجودات.

12- www.pcaw.co.uk

13- الدول الموقعة على مؤتمر مكافحة الرشوة، مثلا، مطالبون بأن يتأكدوا من أن أنظمتهم وقوانينهم في المحاسبة والتدقيق تمنع وتحظر تأسيس حسابات خارج القوانين أو اختلاق قوانين غير معترف بها أو عقد

صفقات غير ملائمة وتسجيل نفقات غير موجودة في الواقع وإدراج التزاماتهم المالية في الموضع الغير صحيح واستخدام وثائق مزورة من قبل شركات تخضع لهذه الأنظمة والقوانين، بهدف إعطاء الرشوة للمسؤولين الحكوميين الأجانب أو إخفاء رشوة كهذه. (المادة 8، الفقرة الأولى من أعمال المؤتمر لمكافحة رشوة المسؤولين الحكوميين الأجانب في صفقات العمل الدولية، 1997). راجع أيضا ك. درو: "أنرون، مرسوم أعمال الفساد الأجنبية والمؤتمر لمكافحة الفساد" (لندن، جامعة غرينيتش) يونيكورن، اتحادات التجارة العالمية، مشروع مكافحة الفساد، 2002).

14- صحيفة الـ "فايننشال تايمز" (بريطانيا)، 21 شباط/فبراير 2002.

15- صحيفة الـ "يوروماني" (بريطانيا)، آذار/مارس 2002.

16- www.newmont-indonesiaoperations.com/news/info.cfm?id=52